٥/٨/٢/٣١ بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
ديوان رئاسة مجلس الوزراء

الرقم ٢٩٣٣/ب
التاريخ ١٤٢٣/٤/٢٩هـ
المرفقات ١٤

صورة

صاحب المعالي وزير المالية والاقتصاد الوطني سلمه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :-

نبعث لكم طيه مايلي :-

أولاً : نسخة من قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (١٠٣) وتاريخ ١٤٢٣/٤/٢٠هـ القاضي بالموافقة على اتفاقية بين المملكة العربية السعودية والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورجي حول التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات الموقّعة في مدينة جدة بتاريخ ٢٨ محرّم ١٤٢٢هـ الموافق ٢٢ أبريل ٢٠٠١م وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

ثانياً : نسخة من المرسوم الملكي الكريم رقم (م/١٨) وتاريخ ١٤٢٣/٤/٢٢هـ الصادر بالمصادقة على ذلك.

ونأمل إكمال اللازم على ضوء ذلك .. وتقبلوا تحياتنا.،،،

عبدالعزيز بن فهد بن عبدالعزيز

رئيس ديوان رئاسة مجلس الوزراء

لف
١٤ نسخة لوزارة الداخلية
١٤ نسخة لوزارة الخارجية
١٤ نسخة للهيئة العامة للاستثمار
١٤ نسخة لمجلس الشورى
١٤ نسخة لوزارة الخدمة المدنية
١٤ نسخة لوزارة التجارة
٢ نسخة لوزارة الإعلام
١٤ نسخة لوزارة الصناعة والكهرباء
١٤ نسخة للأمانة العامة لمجلس الوزراء
١٤ نسخة لديوان المراقبة العامة
١٤ نسخة لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء
١٤ نسخة لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية
١٤ نسخة لمعالي نائب رئيس ديوان سمو ولي العهد والسكرتير الخاص لسموه
١٤ نسخة للديوان الملكي (الشعبة السياسية)
١٤ نسخة للأنظمة. نسخة للسياسية نسخة لتسديد القيد رقم ٢١٥٠٣ لعام ١٤٢٣هـ

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

ديوان رئاسة مجلس الوزراء
مركز الوثائق
بلغ برقم: ١/٢٩٣٣
٤/٢٩٥ ١٤٢٣هـ

٥/٨/٢١٣١٠

الرقم : م / ١٨
التاريخ : ١٤٢٣/٤/٢٢هـ

بعون الله تعالى

باسم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

نائب ملك المملكة العربية السعودية

بناء على الأمر الملكي رقم (أ/٢٥) وتاريخ ١٤٢٣/٣/٨هـ.

وبناء على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩٠) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبناء على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/١٣) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣هـ.

وبناء على المادتين (السابعة عشرة) و (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى، الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/٩١) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٦٠/٤٨) وتاريخ ١٤٢٢/١٢/٢٨هـ.

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٠٢) وتاريخ ١٤٢٣/٤/٢٠هـ.

رسمنا بما هو آت :

أولا : الموافقة على اتفاقية بين المملكة العربية السعودية والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورجي حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات، الموقعة في مدينة جده بتاريخ ٢٨ محرم ١٤٢٢هـ الموافق ٢٢ أبريل ٢٠٠١م، وذلك بالصيغة المرافقة.

ثانيا: على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ مرسومنا هذا.

عبدالله بن عبدالعزيز

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
مجلس الوزراء
الأمانة العامة

قرار رقم : (١٠٣)
وتاريخ : ٢٠ / ٤ / ١٤٢٣هـ

ان مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٥/ب/١٨٦٤ وتاريخ ١٤٢٣/١/٢١هـ ، المشتملة على خطاب معالي وزير المالية والاقتصاد الوطني رقم ١٤٩٤/٣/٥ وتاريخ ١٤٢٢/١/٣٠هـ ، بشأن مشروع اتفاقية بين المملكة العربية السعودية والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورجي حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات ، الموقعة في مدينة جدة بتاريخ ٢٨ محرم ١٤٢٢هـ الموافق ٢٢ أبريل ٢٠٠١م .

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٨٥) وتاريخ ١٤٢٠/٥/٢٦هـ .

وبعد الاطلاع على مشروع الاتفاقية المشار إليه .

وبعد الاطلاع على المحضر رقم (٢٦٣) وتاريخ ١٤٢٢/٦/١٠هـ المعد في هيئة الخبراء .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٦٠/٤٨) وتاريخ ١٤٢٢/١٢/٢٨هـ .

وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (١٢٥) وتاريخ ١٤٢٣/٣/٨هـ .

يقرر

الموافقة على اتفاقية بين المملكة العربية السعودية والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورجي حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات ، الموقعة في مدينة جدة بتاريخ ٢٨ محرم ١٤٢٢هـ الموافق ٢٢ أبريل ٢٠٠١م ، وذلك بالصيغة المرافقة .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك صيغته مرافقة لهذا .

نائب رئيس مجلس الوزراء

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقية

بين

المملكة العربية السعودية

و

الاتحاد الاقتصادي البلجيكي / اللوكسمبورجي

حول

التشجيع والحمايه المتبادله للاستثمارات

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

إن حكومة المملكة العربية السعودية

و

حكومة مملكة بلجيكا التي تتصرف باسمها وباسم حكومة دوقية لوكسمبورج العظمى بمقتضى الاتفاقيات الموجودة ، الحكومة الوالونية ، الحكومة الفلمنكية ، وحكومة منطقة بروكسل العاصمة .

(يشار إليهما فيما بعد بـ« الطرفين المتعاقدين »)

رغبة منهما في تكثيف التعاون الاقتصادي بين الطرفين المتعاقدين ولعزمهما على تهيئة ظروف مواتية للاستثمارات من قبل مستثمري أي من الطرفين في إقليم الطرف الآخر ، وانطلاقاً من إدراكهما بأن التشجيع والحماية المتبادلة لهذه الإستثمارات من شأنهما تشجيع مبادرة قطاع الأعمال الخاص وزيادة الازدهار لكلا الطرفين ، قد اتفقا على مايلي :

(المادة الاولى)

لأغراض هذه الاتفاقية :

١ - يعني اصطلاح « استثمار » كل نوع من الأصول المملوكه أو التي يسيطر عليها مستثمر من طرف متعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر وفقاً لتشريع هذا الطرف ويشمل على وجه الخصوص دون حصر مايلي :

أ - الممتلكات المنقولة وغير المنقولة وكذلك أية حقوق أخرى مثل الرهون العقارية ، او حق حجز ممتلكات مدين وفاء لدين أو تعهدات أو حق الانتفاع بالريع لمدة معينة ، والحقوق المماثلة .

ب- الأسهم عموما ، وأسهم الشركات والسندات الخاصه بالشركات، وأي أنواع أخرى من الحقوق أو المصالح في الشركات والأوراق المالية التي يصدرها طرف متعاقد أو أي من مستثمريه .

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

جـ- السندات ، والمطالبات بالأموال مثل القروض أو أي عمل له قيمة اقتصادية مرتبط بالاستثمار .

د- حقوق الملكية الفكرية والتي تشمل، ولا تقتصر على، حقوق الطبع وبراءات الاختراع والتصاميم الصناعية ، والمعرفة الفنية ، والعلامات التجارية ، وأسرار التجارة، والأعمال والأسماء والشهرة التجارية .

هـ- أي حق بموجب قانون او بموجب عقد عام أو أية تراخيص أو تصاريح أو امتيازات أصدرت وفقاً للقانون .

أي تبديل في الشكل الذي تستثمر به الأصول لا يؤثر على تصنيفها كاستثمار .

٢- يعني اصطلاح « عائدات » أي مبالغ يدرها أي استثمار مثل الأرباح ، وأرباح الأسهم، والأتاوات والمكاسب الرأسماليه أو أية رسوم أو مدفوعات مماثله .

٣ - يعني اصطلاح « مستثمر » :

أ - فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية :

(ا) الأشخاص الطبيعيين الحاملين لجنسية المملكة العربية السعودية وفقاً لنظام المملكة العربية السعودية .

(اا) أي كيان ، له أو ليس له شخصية قانونية، تم تأسيسه وفقاً لأنظمة المملكة العربية السعودية ومقره الرئيسي على إقليمها مثل الهيئات ، والمؤسسات ، والتعاونيات ، والشركات ، والمشاركات ، والمكاتب ، والمنشآت ، والصناديق ، والمنظمات ، وجمعيات الأعمال والكيانات المماثلة الأخرى بغض النظر عمَّا إذا كانت أو لم تكن محدودة المسئولية .

(III)حكومة المملكة العربية السعودية ومؤسساتها وهيئاتها المالية مثل مؤسسة النقد العربي السعودي ، الصناديق العامة والمؤسسات الحكومية المماثلة الأخرى الموجودة في المملكة العربية السعودية .

ب- فيما يتعلق بالاتحاد الاقتصادي البلجيكي - اللوكسمبورجي :

(I) « المواطنون » اي شخص طبيعي ، يعّد وفقاً لتشريع مملكة بلجيكا أو دوقية لوكسمبورج العظمى مواطناً من مواطني مملكة بلجيكا أو دوقيه لوكسمبورج العظمى.

(II) « الشركات » أي شخص قانوني تم تأسيسه وفقاً لنظام مملكة بلجيكا أو دوقية لوكسمبورج العظمى ومقره مسجل في إقليم مملكة بلجيكا أو دوقية لوكسمبورج العظمى .

٤ - يعني اصطلاح « إقليم » :

أ - فيما يتعلق بالمملكة العربية السعودية ، يعني - بالاضافه إلى المناطق التي تدخل ضمن الحدود البرية - المناطق البحرية والمناطق الواقعة تحت سطح البحر التي تمارس المملكة العربية السعودية عليها سيادتها وحقوقها السيادية أوالقضائية وفقاً للقانون الدولي .

ب- فيما يتعلق بالاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللوكسمبورجي ، ينطبق على إقليم مملكة بلجيكا وإقليم دوقية لوكسمبورج العظمى والمناطق البحرية والمناطق المغمورة تحت الماء التي تمتد الى ما وراء المياه الإقليمية للدول المعنية والتي تمارس عليها هذه الدول ، وفقاً للقانون الدولي ، حقوقها السيادية والقضائية لغرض استكشاف واستغلال الموارد الطبيعية والمحافظة عليها .

(المادة الثانية)

١ - يقوم كل طرف متعاقد في إقليمه بتشجيع استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر بقدر مايمكن والسماح بدخول هذه الاستثمارات طبقاً لتشريعاته .

٢ - لايتخذ أي من الطرفين المتعاقدين بأي حال من الأحوال أية تدابير تعسفية أو تمييزية من شأنها أن تضعف إدارة استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر القائمة على إقليمه ، أو صيانتها ، أو استخدامها ، أو التمتع بها ، أو التصرف فيها .

(المادة الثالثة)

١ - تتمتع كافة الاستثمارات التي تتم من قبل مستثمري طرف متعاقد بمعاملة منصفة وعادلة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

٢ - يمنح كل طرف متعاقد الاستثمارات بمجرد السماح بدخولها وعوائد الاستثمارات الخاصة بمستثمري الطرف المتعاقد الآخر- معاملة لاتقل أفضلية عن تلك المعاملة التي يمنحها للاستثمارات وعوائد الاستثمارات الخاصة بمستثمري دولة ثالثة .

٣ - يمنح كل طرف متعاقد -وفقاً لقوانينه وأنظمته- الاستثمارات بمجرد السماح بدخولها وعوائد الاستثمارات الخاصة بمستثمري الطرف المتعاقد الآخر- معاملة لاتقل افضليه عن تلك المعاملة التي يمنحها للاستثمارات وعوائد الاستثمارات الخاصة بمستثمريه .

٤ - يمنح كل طرف متعاقد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بإدارة وصيانة وإستخدام الاستثمارات والتمتع بها أو التصرف فيها أو بوسائل ضمان حقوقهم في مثل هذه الاستثمارات مثل التحويلات والتعويضات أو أي نشاط آخر له ارتباط بذلك في إقليمه - معاملة لاتقل أفضلية عن تلك المعاملة التي يمنحها لمستثمريه أو لمستثمري أية دولة ثالثة أيهما أفضل .

٥ - لا تسري الأحكام الواردة في الفقرات (٢) ، (٣) و (٤) من هذه المادة على المزايا التي يمنحها أي من الطرفين المتعاقدين لمستثمري دولة ثالثة بمقتضى عضويته أو ارتباطه باتحاد جمركي أو اتحاد اقتصادي ، أو سوق مشتركه أو منطقه تجارة حرة .

٦ - لاتنسحب المعاملة الممنوحة بموجب هذه المادة على أية أمور ضريبية ولا على المزايا التي يمنحها أي من الطرفين المتعاقدين لمستثمري دولة ثالثة وفقاً لاتفاقية تتعلق بالازدواج الضريبي .

(المادة الرابعة)

١ - تتمتع الاستثمارات الخاصة بمستثمري أي من الطرفين المتعاقدين بالحمايه والأمن الكاملين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر .

٢ - لاتتم مصادرة أو تأميم الاستثمارات التي يقوم بها مستثمرون من أي من الطرفين المتعاقدين ولايتم إخضاعها لأية إجراءات تترتب عليها آثار لها مفعول المصادرة أو التأميم، وذلك من قبل الطرف المتعاقد الآخر باستثناء أن يكون ذلك للمنفعة العامة لذلك الطرف المتعاقد ومقابل تعويض عاجل ومناسب وفعال ، وبشرط أن تكون هذه الإجراءات غير تمييزية وطبقاً للأنظمة الداخليه ذات التطبيق العام .

مثل هذا التعويض يكون معادلاً لقيمة الاستثمار الذي تمت مصادرته مباشرة قبل التاريخ الذي شاع فيه العلم بالتهديد بالتوجه أو بالقيام فعلاً بالمصادرة أو التأميم أو أي اجراء مماثل . يتم دفع التعويض دون تأخير ويشتمل على معدل عائد يتقرر على أساس معدل العائد السائد في السوق حتى وقت الدفع ، ويكون هذا التعويض قابلاً للتحويل إلى نقد وقابلا للتحويل إلى الخارج بلاقيود . على أن يصاغ نص بإسلوب مناسب في وقت أو قبل وقت المصادره أو التأميم أو أي إجراء مماثل وذلك لتقرير ودفع مثل هذا التعويض . وتخضع نظامية أية مصادرة أو تأميم أو أي اجراء مماثل وكذلك مبلغ التعويض للمراجعة وفقا لقواعد الأجراءات القانونية .

٣ - يمنح مستثمرو أي طرف متعاقد الذين تلحق باستثماراتهم خسائر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر نتيجة للحرب او أي نزاع مسلح آخر أو ثورة أو حالة طوارىء عامة أو تمرد ، معاملة لاتقل أفضلية عن تلك التي يمنحها هذا الطرف المتعاقد الآخر لمستثمريه

فيما يتعلق برد الاستثمار أو بالتعويض عن الأضرار أو الخسائر أو أي تعويض آخر له قيمته ،على أن تكون هذه المدفوعات قابلة للتحويل بلاقيود .

٤ - يتمتع مستثمرو أي طرف متعاقد بمعاملة الدولة الأولى بالرعايه في إقليم الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بالأمور التي تنص عليها هذه المادة .

(المادة الخامسة)

١- يضمن كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر التحويل الحر للمدفوعات المتعلقه بأي استثمار وبخاصه :

أ- المبالغ الأساسية والإضافيه الخاصة بصيانة أو زيادة الاستثمار .

ب- العائدات ، والمكافآت والبدلات .

جـ- المبالغ التي تدفع لسداد القروض .

د- الإيرادات المتحققه من تصفية أو بيع كل أو جزء من الاستثمار .

هـ- التعويض المنصوص عليه في المادة الرابعة .

٢- يسمح ايضاً لمواطني أي من الطرفين المتعاقدين الذي رخص لهم بالعمل في إقليم الطرف المتعاقد الآخر فيما يتعلق بالاستثمار بتحويل قدر مناسب من مكاسبهم إلى بلدهم الأصلي.

٣ - تتم التحويلات التي تغطيها هذه الاتفاقية دون تأخير بسعر الصرف السائد المطبق في التاريخ الذي يتقدم فيه المستثمر بطلب التحويلات المعنية .

٤ - يطابق سعر الصرف المشار إليه سعر الصرف الحاصل من تلك الأسعار التي يطبقها صندوق النقد الدولي وذلك لتحويل العملات المعنية إلى حقوق السحب الخاصة ما لم يوافق المستثمر على غير ذلك .

(المادة السادسة)

في حالة قيام طرف متعاقد أو أية جهة ذات علاقة أو مؤسسة عامة أو شركة خاصة بدفع مبلغ لمستثمر بموجب ضمان منحته للاستثمارات التي يقوم بها هذا المستثمر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر ، فإن هذا الطرف المتعاقد الآخر يُقر بتحويل أي حق أو مطالبة من جانب المستثمر أو أي من الكيانات التابعة له إلى الطرف المتعاقد المذكور أولا أو الجهه ذات العلاقة أو المؤسسه العامة أو الشركة الخاصة .

(المادة السابعة)

١ - إذا كان نظام أي من الطرفين المتعاقدين أو الالتزامات القائمة وفقاً للقانون الدولي في الوقت الحاضر أو التي قد توجد في المستقبل بين الطرفين المتعاقدين بالإضافة الى هذه الاتفاقية تتضمن لائحة تنظيمية سواء كانت عامه أم محدودة ، تعطي الحق للاستثمارات التي يقوم بها مستثمرو الطرف المتعاقد الآخر في الحصول على معاملة أكثر أفضلية من تلك التي تنص عليها هذه الاتفاقية ، فإن هذه اللائحة التنظيمية- إلى الحد الذي تكون فيه اكثر افضلية- سوف يسرى العمل بها عوضاً عما جاء بهذه الاتفاقية في هذا الصدد .

٢ - يتعهد كل طرف متعاقد بأن يضمن في كل الأوقات أن الالتزامات التي دخل فيها تجاه مستثمري الطرف المتعاقد الآخر تتم مراعاتها .

(المادة الثامنة)

تسرى هذه الاتفاقية أيضاً على الاستثمارات القائمة قبل تاريخ العمل بها من قبل مستثمري أي طرف متعاقد في إقليم الطرف المتعاقد الآخر بما يتمشى مع تشريعات هذا الطرف .

(المادة التاسعة)

١ - تتم تسوية الخلافات التي تنشأ بين الطرفين المتعاقدين حول تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية وديا كلما كان ذلك ممكناً من قبل حكومتي الطرفين المتعاقدين .

٢ - في حالة تعذر التسوية عن طريق القنوات الدبلوماسية فإن الخلاف يحال إلى لجنة مشتركة تضم ممثلين عن الطرفين وتجتمع دون تأخير بناء على طلب الطرف الذي يتخذ الإجراء أولاً .

٣ - إذا تعذرت تسوية الخلاف بالطرق الموضحة بعاليه خلال اثني عشر شهراً ، فيعرض بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين على هيئة تحكيم .

٤ - يتم تشكيل هيئة تحكيم خاصة لهذا الغرض على النحو التالي : يقوم كل طرف متعاقد بتعيين عضو واحد ويتفق هذان العضوان على اختيار مواطن دولة ثالثة كرئيس لهما ويتم تعيينه من قبل حكومتي الطرفين المتعاقدين . يتم تعيين هذين العضوين خلال شهرين والرئيس خلال أربعة اشهر من التاريخ الذي قام فيه أي من الطرفين المتعاقدين بإبلاغ الطرف المتعاقد الآخر بنيته عرض موضوع النزاع على هيئة التحكيم.

٥ - إذا لم تتم مراعاة الفترات الزمنية المنصوص عليها في الفقره (٤) المذكورة أعلاه ، يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين في حالة عدم وجود أي ترتيب آخر بهذا الخصوص دعوة رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيينات اللازمة . وإذا كان الرئيس من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين أو إذا كان هناك مايحول دون قيامه بالمهمة المذكورة ، يقوم نائب الرئيس بإجراء التعيينات اللازمة ، وإذا كان نائب الرئيس من

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

مواطني أي من الطرفين المتعاقدين أو إذا كان هناك أيضاً ما يحول دون قيامه بالمهمة المذكورة ، فإن عضو محكمة العدل الدولية التالي له في المرتبة والذي ليس من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين يقوم بالتعيينات المطلوبة .

٦ - تتوصل هيئة التحكيم إلى قرارتها بأغلبية الأصوات ، وتكون هذه القرارات نهائية وملزمة ، ويتحمل كل طرف متعاقد تكاليف العضو التابع له وتكاليف إبداء المشورة ضمن إجراءات نظر التحكيم . أما تكاليف الرئيس وغيرها من جوانب الانفاق المتبقية، فيتحملها الطرفان المتعاقدان بالتساوي ، ويمكن لهيئة التحكيم عمل ترتيب مختلف بشأن التكاليف ، وفيما يتعلق بكافة الأمور الأخرى تحدد هيئة التحكيم الإجراءات الخاصه بها .

(المادة العاشرة)

١ - تتم تسوية المنازعات الخاصة بالاستثمارات التي تنشأ بين أي من الطرفين المتعاقدين وبين مستثمر من الطرف المتعاقد الآخر ودياً بقدر الإمكان .

٢ - في حالة تعذر تسوية مثل هذا النزاع بالكيفية الموضحة في الفقره (١) من هذه المادة خلال سته أشهر من تاريخ التقدم بطلب التسوية ، يتم بناء على طلب المستثمر عرض النزاع على المحكمه المختصة لدى الطرف المتعاقد الذي يتم الاستثمار في اقليمه أو يتم عرضه على التحكيم وفقاً لاتفاقية ١٨ مارس ١٩٦٥م الخاصه بتسوية منازعات الاستثمار بين الدول ومواطني الدول الأخرى . وإذا اختار المستثمر عرض الأمر على التحكيم يوافق الطرف المتعاقد على التسوية عن طريق التحكيم ولا يطلب استنفاذ إجراءات التسوية المحلية .

٣ -(أ) إذا تم رفع النزاع وفقاً للفقرة (٢) إلى المحكمة المختصة لدى الطرف المتعاقد فإنه لايمكن للمستثمر أن يلجأ في نفس الوقت إلى التحكيم الدولي ، ويكون الحكم الذي تصدره المحكمه ملزماً ولايخضع لأي استئناف أو تسوية خلاف تلك المنصوص عليها في نظام الطرف المتعاقد .

(ب) إذا تم رفع النزاع للتحكيم وفقاً للفقرة (٢) فإن الحكم يكون ملزماً ولايخضع لأي استئناف أو تسوية خلاف ماهو منصوص عليه في الاتفاقية المذكورة ، ويتم تنفيذ الحكم وفقاً للأنظمة المحلية .

٤ - لايحق لأي طرف متعاقد مشارك في نزاع في أية مرحلة من إجراءات التحكيم أو تنفيذ حكم التحكيم الأعتراض على أساس أن المستثمر الذي هو الطرف الخصم في النزاع قد تلقى تعويضاً يغطى كلياً أو جزئياً خسائره تبعاً للضمان المنصوص عليه في المادة السادسة من هذه الاتفاقية .

(المادة الحادية عشرة)

١ - يتم التصديق على هذه الاتفاقية ويتم تبادل وثائق التصديق بأسرع مايمكن .

٢ - يبدأ سريان مفعول هذه الاتفاقية بعد ثلاثين يوماً من تاريخ تبادل وثائق التصديق . وتظل سارية المفعول لمدة عشر سنوات وتمدد تلقائياً كل مرة مدة عشر سنوات ، ومن المفهوم أن كل طرف متعاقد يحتفظ بالحق في إنهاء الاتفاقية بتقديم إخطار قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ انتهاء فتره الأتفاقيه سارية المفعول.

٣ - تكون هذه الاتفاقية سارية المفعول بصرف النظر عن وجود أو عدم وجود علاقات دبلوماسية أو قنصلية بين الطرفين المتعاقدين

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

٤ - فيما يتعلق بالاستثمارات التي تتم قبل تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية تظل أحكام هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشرين سنة أخرى من تاريخ إنهاء هذه الاتفاقية .

واثباتاً لذلك قام ممثلا الحكومتين المفوضين حسب الأصول بتوقيع هذه الاتفاقية .

حررت في جده بتاريخ ٢٨ محرم١٤٢٢هـ الموافق٢٢ ابريل ٢٠٠١م من نسختين اصليتين باللغات العربية والفرنسية والهولندية والانجليزية وكلها متساوية الحجية ، وفي حالة الاختلاف في التفسير فإن النص باللغة الإنجليزية هو المعتمد .

عن حكومة المملكة العربية السعودية

ابراهيم بن عبدالعزيز العساف
وزير المالية والاقتصاد الوطني

عن الاتحاد الاقتصادي البلجيكي - اللوكسمبورجي:

عن حكومة مملكة بلجيكا باسمها وبأسم حكومة دوقية لوكسمبورج العظمى ، وعن الحكومة الوالونيه ، وعن الحكومة الفلمنكيه ، وعن حكومة منطقة بروكسل العاصمة .

انمى نيتهس - اوتبروك
وزيرة الدولة الملحقة بوزارة الشئون الخارجية

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

٧٩٩٤

بسم الله الرحمن الرحيم

AGREEMENT

BETWEEN

THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA

AND

THE BELGO-LUXEMBOURG ECONOMIC UNION (B.L.E.U.)

CONCERNING

THE RECIPROCAL PROMOTION AND PROTECTION

OF INVESTMENTS

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

The Government of the Kingdom of Saudi Arabia,

and

The Government of the Kingdom of Belgium, acting both in its own name and in the name of the Government of the Grand-Duchy of Luxembourg, by virtue of existing agreements, the Walloon Government, the Flemish Government, and the Government of the Brussels-Capital Region,
(hereinafter referred to as the "Contracting Parties")
desiring to intensify economic cooperation between both Contracting Parties, intending to create favourable conditions for investments by investors of either Party in the territory of the other Party, recognizing that the reciprocal promotion and protection of such investments are apt to stimulate private business initiative and to increase the prosperity of both Parties,

have agreed as follows:

ARTICLE 1

For the purposes of this Agreement:

1. the term "investment" means every kind of asset, owned or controlled by an investor of a Contracting Party in the territory of the other Contracting Party according to its legislation and in particular, but not exclusively includes:-

   a) movable and immovable property as well as any other rights in rem, such as mortgages, liens and pledges, usufructs and similar rights;

   b) shares in general, stocks and debentures of companies and other kinds of rights or interests in companies as well as securities issued by a Contracting Party or any of its investors;

c) bonds, claims to money such as loans or to any performance having an economic value, associated with an investment;

d) intellectual property rights, including but not limited to copyrights, patents, industrial designs, know-how, trade-marks, trade and business secrets, trade names and good-will;

e) any right conferred by law or under public contract or any licenses, permits or concessions issued according to law;

Any alteration of the form in which assets are invested shall not affect their classification as investment.

2. the term "returns" means any amounts yielded by an investment such as profit, dividends, royalties, capital gains or any similar fees or payments.

3. the term "investor" means:

a) in respect of the Kingdom of Saudi Arabia :

I - natural persons possessing the nationality of the Kingdom of Saudi Arabia in accordance with the law of the Kingdom of Saudi Arabia;

II - any entity having or having no legal personality and constituted in accordance with the laws of the Kingdom of Saudi Arabia and having its head office in its territory such as corporations, enterprises, cooperatives, companies, partnerships, offices, establishments, funds, organizations, business associations and other similar entities irrespective of whether or not they are of limited liability;

III - the Government of the Kingdom of Saudi Arabia and its financial institutions and authorities such as the Saudi Arabian

Monetary Agency, public funds and other similar governmental institutions existing in Saudi Arabia;

b) in respect of the B.L.E.U. :

I - the "nationals" ‹i.e., any natural person who, according to the legislation of the Kingdom of Belgium or of the Grand-Duchy of Luxembourg is considered as a citizen of the Kingdom of Belgium or of the Grand-Duchy of Luxembourg;

II - the "companies" ‹i.e. any legal person constituted in accordance with the legislation of the Kingdom of Belgium or of the Grand-Duchy of Luxembourg and having its registered office in the territory of the Kingdom of Belgium or of the Grand-Duchy of Luxembourg.

4. the term "territory" means:

a) in respect of the Kingdom of Saudi Arabia : means in addition to the zones contained within the land boundaries, the marine and submarine zones over which the Kingdom of Saudi Arabia exercises sovereignty and sovereign or jurisdictional rights under international law.

b) in respect of the B.L.E.U. : shall apply to the territory of the Kingdom of Belgium and to the territory of the Grand-Duchy of Luxembourg, as well as to the maritime areas, i.e. the marine and underwater areas which extend beyond the territorial waters, of the States concerned and upon which the latter exercise, in accordance with international law, their sovereign rights and their jurisdiction for the purpose of exploring, exploiting and preserving natural resources.

ARTICLE 2

1. Each Contracting Party shall in its territory promote as far as possible investments by investors of the other Contracting Party and admit such investments in accordance with its legislation.

2. Neither Contracting Party shall in any way impair by arbitrary or discriminatory measures the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments in its territory of investors of the other Contracting Party.

ARTICLE 3

1. All investments made by investors of one Contracting Party shall enjoy a fair and equitable treatment in the territory of the other Contracting Party.

2. Each Contracting Party shall grant to investments, once admitted, and to investment returns of the investors of the other Contracting Party a treatment not less favourable than that accorded to investments and investment returns of investors of any third country.

3. In accordance with its laws and regulations, each Contracting Party shall grant to investments once admitted and to investment returns of the investors of the other Contracting Party a treatment not less favourable than that accorded to investments and investment returns of its investors.

4. Each Contracting Party shall accord the investors of the other Contracting Party in connection with the management, maintenance, use, enjoyment or disposal of investments or with the means to assure their rights to such investments like transfers and indemnification or with any other activity associated with this in its territory, treatment not less favourable than the treatment it accords to its investors or to the investors of a third Country, whichever is more favourable.

5. The provisions in paragraph (2), (3) and (4) of this Article shall not, however, relate to privileges granted by either Contracting Party to the investors of a third country by virtue of its membership of, or association with, a customs union, an economic union, a common market or a free trade area.

6. The treatment granted under this Article shall not relate to any taxation matter, nor to advantages which either Contracting Party accords to investors of a third Country by virtue of a double taxation agreement.

ARTICLE 4

1. Investments by investors of either Contracting Party shall enjoy full protection and security in the territory of the other Contracting Party.

2. Investments by investors of either Contracting Party shall not be expropriated, nationalized or subjected to any other measure, the effects of which would be tantamount to expropriation or nationalization by the other Contracting Party except for the public benefit of that Contracting Party and against prompt, adequate and effective compensation, provided that these measures are not discriminatory and in accordance with domestic laws of general application. Such compensation shall be equivalent to the value of the expropriated investment immediately before the date on which the actual or threatened expropriation, nationalization or comparable measure has become publicly known. The compensation shall be paid without delay and shall carry a rate of return determined on the basis of the market prevailing rate of return until the time of payment; it shall be effectively realizable and freely transferable. Provision shall have been made in an appropriate manner at or prior to the time of expropriation, nationalization or comparable measure for the determination and payment of such compensation. The legality of any such expropriation, nationalization or comparable measure and the amount of compensation shall be subject to review by due process of law.

3. Investors of either Contracting Party whose investments suffer losses in the territory of the other Contracting Party owing to war or other armed conflict, revolution, state of general emergency, or revolt, shall be accorded treatment not less favourable by such other Contracting Party than that which the latter Contracting Party accords to its own investors as regards restitution, indemnification, compensation or other valuable consideration. Such payments shall be freely transferable.

4. Investors of either Contracting Party shall enjoy most-favoured-nation treatment in the territory of the other Contracting Party in respect of the matters provided for in this Article.

ARTICLE 5

1. Each Contracting Party shall guarantee to investors of the other Contracting Party, the free transfer of payments in connection with an investment, in particular:

   a) the principal and additional amounts to maintain or increase the investment;
   b) the returns, remunerations and allowances;
   c) the repayment of loans;
   d) the proceeds from the liquidation or the sale of the whole or any part of the investment;
   e) the compensation provided for in Article 4.

2. The nationals of each Contracting Party who have been authorized to work in the territory of the other Contracting Party in connection with an investment shall also be permitted to transfer an appropriate portion of their earnings to their country of origin.

3. Transfers covered by this agreement shall be made without delay at the prevailing rate of exchange applicable on the date on which the investor applies for the related transfer.

4. This rate of exchange shall correspond to the cross-rate obtained from those rates which would be applied by the International Monetary Fund for conversions of the currencies concerned into Special Drawing Rights unless the investor has agreed otherwise.

ARTICLE 6

If a Contracting Party or any related agency or public institution or private company makes a payment to an investor under a guarantee it has assumed in respect of an investment made by that investor in the territory of the other Contracting Party the latter Contracting Party shall recognize the transfer of any rights or claim from the investor or any of its affiliates to the former Contracting Party, the related agency, the public institution, or the private company.

ARTICLE 7

1. If the legislation of either Contracting Party or obligations under international law existing at present or established hereafter between the Contracting Parties in addition to this Agreement contain a regulation, whether general or specific, entitling investments by investors of the other Contracting Party to a treatment more favourable than is provided for by this Agreement, such regulation shall to the extent that it is more favourable prevail over this Agreement in this context.
2. Each Contracting Party undertakes to ensure at all times that the commitments it has entered into vis-a-vis investors of the other Contracting Party shall be observed.

ARTICLE 8

This Agreement shall also apply to investments made prior to its entry into force by investors of either Contracting Party in the territory of the other Contracting Party consistent with the latter's legislation.

ARTICLE 9

1. Disputes between the Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Agreement should as far as possible be settled amicably by the governments of the two Contracting Parties.

2. In the absence of a settlement through diplomatic channels, the dispute shall be submitted to a joint commission consisting of representatives of the two Parties; this commission shall convene without undue delay at the request of the first Party to take action.

3. If a dispute cannot thus be settled within twelve months in the ways prescribed above, it shall upon the request of either Contracting Party be submitted to an arbitration tribunal.

4. Such arbitration tribunal shall be constituted ad hoc as follows: each Contracting Party shall appoint one member, and these two members shall agree upon a national of a third country as their chairman to be appointed by the governments of the two Contracting Parties. Such members shall be appointed within two months, and such chairman within four months from the date on which either Contracting Party has informed the other Contracting Party that it intends to submit the dispute to an arbitration tribunal.

5. If the periods specified in paragraph (4) above have not been observed, either Contracting Party may, in the absence of any other arrangement, invite the President of the International Court of Justice to make the necessary appointments. If the President is a national of either Contracting Party or if he is otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President should make the necessary appointments. If the Vice-President is a national of either Contracting Party or if he, too, is prevented from discharging the said function, the member of the Court next in seniority who is not a national of either Contracting Party should make the necessary appointments.

6. The arbitration tribunal shall reach its decisions by a majority of votes. Such decisions shall be final and binding. Each Contracting Party shall bear the cost of its own member and the cost of counselling in the arbitration proceedings. The cost of the chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by the Contracting Parties. The arbitration tribunal may make a different regulation concerning costs. In all other respects, the arbitration tribunal shall determine its own procedure.

ARTICLE 10

1. Disputes concerning investments between a Contracting Party and an investor of the other Contracting Party should be amicably settled as far as possible.

2. If the dispute cannot be settled in the way prescribed in paragraph (1) of this article within six months from the date when the request for the settlement has been submitted, it shall be at the request of the investor filed to the competent court of law of the Contracting Party in whose territory the investment was made, or filed for arbitration under the Convention of 18 March 1965 on the Settlement of Investment Disputes between States and Nationals of other States. If the investor chooses to file for arbitration, the Contracting Party agrees to the settlement by arbitration and not to request the exhaustion of local settlement procedures.

3(a) If the dispute is submitted in accordance with paragraph (2) to the competent Court of Law of the Contracting Party, the investor cannot at the same time seek international arbitration, and the award rendered by the court shall be binding and shall not be subject to any appeal or remedy other than those provided for in the law of the Contracting Party.

3(b) If the dispute is filed for arbitration in accordance with paragraph (2) the award shall be binding and shall not be subject to any appeal or remedy other than those provided for in the said convention. The award shall be enforced in accordance with domestic law.

4. At any stage of the arbitration proceedings or of the execution of an arbitral award, none of the Contracting Parties involved in a dispute shall be entitled to raise as an objection the fact that the investor who is the opposing party in the dispute has received compensation totally or partly covering his losses pursuant to the guarantee provided for in Article (6) of this Agreement.

ARTICLE 11

1. This Agreement shall be ratified; the instruments of ratification shall be exchanged as soon as possible.

2. This Agreement shall enter into force thirty days after the date of exchange of the instruments of ratification. It shall remain in force for a period of ten years. This Agreement shall be automatically extended each time for a further period of ten years, it being understood that each Contracting Party reserves the right to terminate the Agreement by notification given at least six months before the date of expiry of the current period of validity.

3. This Agreement shall be in force irrespective of whether or not diplomatic or consular relations exist between the Contracting Parties.

4. In respect of investments made prior to the date of termination of this Agreement, the provisions of this Agreement shall continue to be effective for a further period of twenty years from the date of termination of this Agreement.

In witness whereof, the representatives of the respective Governments duly authorized, have signed this Agreement.

Done at Jeddah, on 22-April-2001 in duplicate in the French, Dutch, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA

DR. IBRAHIM ABDULAZIZ AL-ASSAF
MINISTER OF FINANCE AND NATIONAL ECONOMY

FOR THE BELGO-LUXEMBOURG ECONOMIC UNION:
For the Government of the Kingdom of Belgium acting both in its own name and in the name of the Government of the Grand-Duchy of Luxembourg, For the Walloon Government, For the Flemish Government and For the Government of the Brussels-Capital Region

ANNEMIE NEYTS-UYTTEBROECK
STATE SECRETARY ATTACHED TO THE MINISTER OF FOREIGN AFFAIRS

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

بسم الله الرحمن الرحيم

ACCORD

ENTRE

LE ROYAUME D'ARABIE SAOUDITE

ET

L'UNION ECONOMIQUE

BELGO-LUXEMBOURGEOISE (U.E.B.L.)

CONCERNANT

L'ENCOURAGEMENT ET LA

PROTECTION RECIPROQUES DES

INVESTISSEMENTS

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

Le Gouvernement du Royaume d'Arabie Saoudite,

et

Le Gouvernement du Royaume de Belgique, agissant tant en son nom qu'au nom du Gouvernement du Grand-Duché de Luxembourg, en vertu d'accords existants, le Gouvernement wallon, le Gouvernement flamand et le Gouvernement de la Région de Bruxelles-Capitale,

(dénommés ci-après les "Parties contractantes");
Désireux d'intensifier la coopération économique entre les deux Parties Contractantes, ayant pour objectif de créer des conditions favorables pour les investissements des investisseurs de chacune des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante, conscients de ce que l'encouragement et la protection réciproques desdits investissements sont de nature à stimuler les initiatives commerciales privées et d'accroître la prospérité des deux Parties;

Sont convenus de ce qui suit:

ARTICLE 1

Pour l'application du présent Accord:

1. Le terme "investissement" désigne tout élément d'actif quelconque détenu ou contrôlé par un investisseur de l'une des Parties Contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante conformément à sa législation et notamment, mais non exclusivement:

   a) les biens meubles et immeubles ainsi que tous autres droits réels tels que hypothèques, privilèges et gages, usufruit et droits similaires;

   b) les actions en général, les parts et obligations de société et les autres types de droits ou de participations dans le capital d'une société ainsi que les titres émis par l'une des Parties Contractantes ou par un de ses investisseurs, quel qu'il soit;

   c) les obligations, les créances telles que les prêts, et les droits à toutes prestations ayant une valeur économique, en rapport avec un investissement;

   d) les droits de propriété intellectuelle, y compris notamment, mais non exclusivement, les droits d'auteur, les brevets, les dessins et modèles industriels, le savoir-faire, les marques de commerce, les secrets commerciaux et d'affaires, les noms déposés et le fonds de commerce;

   e) tous droits conférés en vertu du droit ou d'un contrat ou tous permis, licences ou concessions octroyés conformément au droit.

   Aucune modification de la forme dans laquelle les avoirs ont été investis n'affectera leur qualité d'investissements.

2. Le terme "revenus" désigne toute somme produite par un investissement, tels que bénéfices, dividendes, royalties, accroissements de capital ou autres redevances ou indemnités similaires.

3. Le terme "investisseur" désigne:

a) en ce qui concerne le Royaume d'Arabie Saoudite:

I - toute personne physique qui est un ressortissant du Royaume d'Arabie Saoudite, en conformité avec la législation du Royaume d'Arabie Saoudite;

II - toute entité dotée ou non de la personnalité juridique et constituée conformément aux lois du Royaume d'Arabie Saoudite et ayant son siège social sur son territoire, tels que les sociétés anonymes, les entreprises, les coopératives, les compagnies, les sociétés de personnes, les agences, les établissements, les fonds, les organisations, les associations commerciales et les autres entités similaires, qu'ils soient ou non à responsabilité limitée;

III - le Gouvernement du Royaume d'Arabie Saoudite et ses institutions et autorités financières telles que l'Agence monétaire saoudienne, les caisses publiques et les autres institutions gouvernementales similaires existant en Arabie saoudite;

b) en ce qui concerne l'U.E.B.L.:

I - les "nationaux", c.-à-d. toute personne physique qui, selon la législation du Royaume de Belgique ou du Grand-Duché de Luxembourg est considérée comme citoyen du Royaume de Belgique ou du Grand-Duché de Luxembourg;

II - les "sociétés", c.-à-d. toute personne morale constituée conformément à la législation du Royaume de Belgique ou du Grand-Duché de Luxembourg et ayant son siège social sur le territoire du Royaume de Belgique ou du Grand-Duché de Luxembourg.

4. Le terme "territoire" désigne:

a) en ce qui concerne le Royaume d'Arabie Saoudite: outre les zones délimitées par les frontières terrestres, les zones marines et sous-marines sur lesquelles le Royaume d'Arabie Saoudite exerce, conformément au droit international, sa souveraineté et ses droits souverains ou sa juridiction.

b) en ce qui concerne l'U.E.B.L.: le territoire du Royaume de Belgique et le territoire du Grand-Duché de Luxembourg ainsi que les zones maritimes, c'est-à-dire les zones marines et sous-marines qui s'étendent au-delà des eaux territoriales de l'Etat concerné et sur lesquelles celui-ci exerce, conformément au droit international, ses droits souverains et sa juridiction aux fins d'exploration, d'exploitation et de conservation des ressources naturelles.

ARTICLE 2

1. Chaque Partie contractante encouragera autant que possible les investissements sur son territoire par des investisseurs de l'autre Partie contractante et admettra lesdits investissements en conformité avec sa législation.

2. Aucune Partie contractante n'entravera, en aucune manière, par des mesures arbitraires ou discriminatoires, la gestion, l'entretien, l'utilisation, la jouissance ou l'aliénation des investissements réalisés sur son territoire par des investisseurs de l'autre Partie contractante.

ARTICLE 3

1. Tous les investissements réalisés par les investisseurs de l'une des Parties contractantes bénéficieront d'un traitement juste et équitable sur le territoire de l'autre Partie contractante.

2. Chaque Partie contractante accordera aux investissements, dès qu'ils ont été admis, ainsi qu'aux revenus des investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante, un traitement qui ne sera pas moins favorable que celui qu'elle accorde aux investissements et aux revenus des investissements des investisseurs de tout pays tiers.

3. Conformément à ses lois et règlements, chaque Partie contractante accordera aux investissements, dès qu'ils ont été admis, ainsi qu'aux revenus des investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante, un traitement qui ne sera pas moins favorable que celui qu'elle accorde aux investissements et aux revenus des investissements de ses investisseurs.

4. Chaque Partie Contractante accordera aux investisseurs de l'autre Partie contractante, en ce qui concerne la gestion, l'entretien, l'utilisation, la jouissance et l'aliénation des investissements ou les moyens de garantir leurs droits en rapport avec lesdits investissements, tels que les transferts et l'indemnisation, ou toute autre activité y associée sur son territoire, un traitement qui ne sera pas moins favorable que celui qu'elle accorde à ses investisseurs ou aux investisseurs de tout pays tiers, suivant le traitement le plus favorable.

5. Toutefois, les dispositions des paragraphes (2), (3) et (4) du présent Article ne s'appliqueront pas aux privilèges accordés par l'une ou l'autre Partie contractante aux investisseurs d'un pays tiers en vertu de sa participation ou de son association à une union douanière, une union économique, un marché commun ou une zone de libre échange.

6. Le traitement accordé en vertu des dispositions du présent Article ne s'appliquera ni aux matières fiscales, ni aux avantages accordés par l'une ou l'autre Partie contractante aux investisseurs d'un pays tiers en vertu d'une convention tendant à éviter la double imposition.

ARTICLE 4

1. Les investissements des investisseurs de chaque Partie contractante jouiront, sur le territoire de l'autre Partie contractante, d'une entière protection et sécurité.

2. Les investissements des investisseurs de l'une des Parties contractantes ne seront ni expropriés, ni nationalisés, ni soumis à quelque autre mesure ayant des effets similaires à une expropriation ou à une nationalisation par l'autre Partie contractante, si ce n'est dans le cadre de mesures prises dans l'intérêt public de ladite Partie contractante et moyennant le paiement sans délai d'une indemnité effective et adéquate, à condition que ces mesures ne soient pas discriminatoires et soient conformes aux lois nationales d'application générale. Le montant de cette indemnité correspondra à la valeur de l'investissement exproprié immédiatement avant la date à laquelle la mesure d'expropriation, de nationalisation ou toute mesure comparable effective ou potentielle a été rendue publique. L'indemnité sera payée sans délai et portera intérêt à un taux établi sur la base du marché jusqu'à la date de son paiement; elle sera effectivement réalisable et librement transférable. Des dispositions appropriées devront être ou avoir été prises au moment ou avant la date de l'expropriation, de la nationalisation ou de toute mesure comparable en vue de la détermination et du paiement de ladite indemnité. La légalité de toute expropriation, nationalisation ou mesure comparable ainsi que le montant de l'indemnité pourront être réévalués selon une procédure légale.

3. Les investisseurs de l'une des Parties contractantes dont les investissements auraient subi sur le territoire de l'autre Partie contractante des pertes dues à une guerre ou à tout autre conflit armé, révolution, état d'urgence générale, ou révolte bénéficieront, de la part de cette dernière, d'un traitement, en ce qui concerne les restitutions, indemnisations, compensations ou autres dédommagements, qui ne sera pas moins favorable que celui accordé par cette dernière Partie à ses propres investisseurs. Lesdits paiements seront librement transférables.

4. Les investisseurs de l'une des Parties contractantes bénéficieront du traitement de la nation la plus favorisée sur le territoire de l'autre Partie contractante en ce qui concerne les matières visées au présent Article.

ARTICLE 5

1. Chaque Partie contractante garantira aux investisseurs de l'autre Partie contractante le libre transfert des paiements relatifs à un investissement, et notamment:

   a) du principal et des montants supplémentaires destinés à maintenir ou à développer l'investissement;

   b) des revenus, rémunérations et indemnités;

   c) du remboursement d'emprunts;

   d) du produit de la vente ou de la liquidation totale ou partielle de l'investissement;

   e) des indemnités visées à l'Article 4.

2. Les ressortissants de chacune des Parties contractantes autorisés à travailler au titre d'un investissement sur le territoire de l'autre Partie contractante seront également autorisés à transférer une quotité appropriée de leur rémunération dans leur pays d'origine.

3. Les transferts régis par le présent Accord seront effectués sans délai au taux de change en vigueur à la date à laquelle lesdits transferts ont été demandés par l'investisseur.

4. Ledit taux de change correspondra au taux croisé calculé à partir des taux qui seraient appliqués par le Fonds monétaire international pour la conversion des monnaies concernées en Droits de Tirage spéciaux, sauf s'il en a été convenu autrement avec l'investisseur.

ARTICLE 6

Si l'une des Parties contractantes ou un organisme qui en dépend, une institution publique ou une société privée paie des indemnités à un investisseur en vertu d'une garantie donnée au titre d'un investissement réalisé par ledit investisseur sur le territoire de l'autre Partie contractante, cette dernière Partie contractante reconnaîtra le transfert de tous droits et revendications de l'investisseur ou de l'une de ses sociétés affiliées, quelle qu'elle soit, à la première Partie contractante, à l'organisme qui en dépend ou à la société privée précitée.

ARTICLE 7

1. Si la législation de l'une ou l'autre Partie contractante ou les obligations découlant du droit international en vigueur actuellement ou contractées dans l'avenir par les Parties contractantes, en plus du présent Accord, contiennent un règlement de caractère général ou particulier, par l'effet duquel les investissements des investisseurs de l'autre Partie contractante bénéficient d'un traitement plus favorable que celui accordé par le présent Accord, ce règlement, pour autant qu'il soit plus favorable, prévaudra sur le présent Accord dans ce contexte.

2. Chaque Partie Contractante s'engage à assurer à tout moment le respect des obligations qu'elle aura contractées à l'égard des investisseurs de l'autre Partie contractante.

ARTICLE 8

Le présent Accord s'appliquera également aux investissements réalisés avant son entrée en vigueur par des investisseurs de l'une des Parties contractantes sur le territoire de l'autre Partie contractante, en conformité avec la législation de cette dernière.

ARTICLE 9

1. Tout différend entre les Parties Contractantes au sujet de l'interprétation ou de l'application du présent Accord sera réglé, si possible, à l'amiable par les Gouvernements des deux Parties Contractantes.

2. A défaut de règlement par la voie diplomatique, le différend sera soumis à une commission mixte, composée de représentants des deux Parties. Celle-ci se réunira à la demande de la Partie la plus diligente et sans délai injustifié.

3. Si le différend n'a pu être réglé dans les douze mois selon les procédures prévues ci-dessus, il sera soumis, à la demande de l'une ou l'autre Partie contractante, à un tribunal arbitral.

4. Ledit tribunal arbitral ad hoc sera constitué de la manière suivante:
chaque Partie contractante désignera un membre du tribunal et ces deux membres désigneront d'un commun accord un ressortissant d'un pays tiers qui exercera la fonction de Président et sera nommé par les Gouvernements des deux Parties Contractantes. Les membres du tribunal seront désignés dans les deux mois et le Président dans les quatre mois à compter de la date à laquelle l'une des Parties contractantes a informé l'autre Partie contractante de son intention de soumettre le différend à un tribunal arbitral.

5. Si les délais stipulés au paragraphe (4) ci-dessus n'ont pas été respectés, l'une ou l'autre Partie Contractante pourra, en l'absence de tout autre arrangement, inviter le Président de la Cour Internationale de Justice à procéder aux nominations nécessaires. Si le Président est ressortissant de l'une ou l'autre Partie contractante ou si, pour une autre raison, il est empêché d'exercer cette fonction, le Vice-Président procédera aux nominations nécessaires. Si le Vice-Président est ressortissant de l'une ou l'autre Partie contractante ou s'il est lui aussi empêché d'exercer cette fonction, le membre le plus élevé en rang de la Cour et qui n'est pas un ressortissant de l'une ou l'autre Partie contractante procédera aux nominations nécessaires.

6. Le tribunal arbitral prendra ses décisions à la majorité des voix. Lesdites décisions seront définitives et obligatoires. Chaque Partie contractante supportera les frais de son propre membre, ainsi que les frais de sa représentation dans la procédure d'arbitrage. Les frais du Président et les

autres frais seront supportés à parts égales par les Parties contractantes. Le tribunal arbitral pourra établir un règlement différent en ce qui concerne les frais. Pour le reste, le tribunal arbitral fixera ses propres règles de procédure.

ARTICLE 10

1. Tout différend relatif aux investissements survenant entre l'une des Parties contractantes et un investisseur de l'autre Partie contractante sera, si possible, réglé à l'amiable.

2. A défaut de règlement selon la procédure prévue au paragraphe (1) du présent Article dans les six mois à compter de la date de la demande de règlement, le différend sera soumis, à la demande de l'investisseur, soit au tribunal compétent de la Partie contractante sur le territoire de laquelle l'investissement a été réalisé, soit à l'arbitrage en vertu de la Convention du 18 mars 1965 pour le règlement des différends relatifs aux investissements entre Etats et ressortissants d'autres Etats. Si l'investisseur choisit de soumettre le différend à l'arbitrage, la Partie contractante consent à ce que le différend soit réglé de cette manière et renonce à exiger l'épuisement des procédures de règlement internes.

3 (a) Dans le cas où le différend est soumis au tribunal compétent de la Partie contractante concernée, conformément aux dispositions du paragraphe (2), les investisseurs ne seront pas autorisés à demander également l'arbitrage international; la sentence rendue par le tribunal sera obligatoire et ne pourra faire l'objet d'appels ou de recours autres que ceux prévus par le droit de ladite Partie contractante.

3 (b) Dans le cas où le différend est soumis à l'arbitrage conformément aux dispositions du paragraphe (2), la sentence sera obligatoire et ne pourra faire l'objet d'appels ou de recours autres que ceux prévus par la Convention visée plus haut. La sentence sera appliquée conformément au droit national.

4. Aucune des Parties contractantes, partie à un différend, ne soulèvera d'objection, à aucun stade de la procédure d'arbitrage ni de l'exécution d'une sentence d'arbitrage, du fait que l'investisseur, partie adverse au différend, aurait perçu une indemnité couvrant tout ou partie de ses pertes en exécution de la garantie prévue à l'Article 6 du présent Accord.

ARTICLE 11

1. Le présent Accord sera ratifié; les instruments de ratification seront échangés aussi rapidement que possible.

2. Le présent Accord entrera en vigueur trente jours à compter de la date à laquelle les Parties contractantes auront échangé leurs instruments de ratification. Il restera en vigueur pour une période de dix ans. Le présent Accord sera chaque fois reconduit tacitement pour une nouvelle période de dix ans, chaque Partie contractante se réservant le droit de le dénoncer par une notification introduite au moins six mois avant la date d'expiration de la période de validité en cours.

3. Les dispositions du présent Accord s'appliqueront, que les Parties Contractantes entretiennent ou non des relations diplomatiques ou consulaires.

4. En ce qui concerne les investissements effectués avant la date d'expiration du présent Accord, les dispositions du présent Accord leur resteront applicables pour une nouvelle période de vingt ans à compter de la date d'expiration du présent Accord.

EN FOI DE QUOI, les représentants des Gouvernements respectifs, dûment autorisés, ont signé le présent Accord.

FAIT à Djeddah, le 22 avril 2001, en double exemplaire, en langues française, néerlandaise, anglaise et arabe, tous les textes faisant également foi. Le texte en langue anglaise prévaudra en cas de divergence d'interprétation.

POUR LE ROYAUME D'ARABIE SAOUDITE:

DR. IBRAHIM ABDULAZIZ AL-ASSAF
MINISTRE DES FINANCES ET DE
L'ECONOMIE NATIONALE

POUR L'UNION ECONOMIQUE BELGO-LUXEMBOURGEOISE :

Pour le Gouvernement du Royaume de Belgique, agissant tant en son nom qu'au nom du Gouvernement du Grand-Duché de Luxembourg, pour le Gouvernement wallon, pour le Gouvernement flamand et pour le Gouvernement de la Région de Bruxelles-Capitale.

ANNEMIE NEYTS-UYTTEBROECK
SECRETAIRE D'ETAT ADJOINT AU
MINISTRE DES AFFAIRES ETRANGERES

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

بسم الله الرحمن الرحيم

OVEREENKOMST

TUSSEN

HET KONINKRIJK SAUDI-ARABIË

EN

DE BELGISCH-LUXEMBURGSE ECONOMISCHE UNIE (BLEU)

INZAKE DE WEDERZIJDSE BEVORDERING EN

BESCHERMING

VAN INVESTERINGEN.

المركز الوطني للوثائق والمحفوظات

De Regering van het Koninkrijk Saudi-Arabië,

en

De Regering van het Koninkrijk België, handelend mede in de naam van de Regering van het Groothertogdom Luxemburg, krachtens bestaande overeenkomsten, de Vlaamse Regering, de Waalse Regering en de Regering van de Brusselse Hoofdstedelijke Regering.

(hierna te noemen "de Overeenkomstsluitende Partijen"),
verlangende de economische samenwerking tussen beide Overeenkomstsluitende Partijen verder uit te bouwen en met het doel voorwaarden te scheppen die gunstig zijn voor investeringen door investeerders van de ene Partij op het grondgebied van de andere Partij,
in het besef dat wederzijdse aanmoediging en bescherming van zodanige investeringen het privé-initiatief om zaken te doen, kunnen stimuleren en de welvaart van beide Partijen kunnen verhogen,

zijn het volgende overeengekomen:

ARTIKEL 1

Voor de toepassing van deze Overeenkomst:

1. wordt onder "investering" verstaan: alle soorten vermogensbestanddelen die eigendom zijn van dan wel in handen van een investeerder van een Overeenkomstsluitende Partij op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij overeenkomstig diens wetgeving, met inbegrip van, doch niet uitsluitend:

a) roerende en onroerende goederen en alle andere zakelijke rechten als hypotheken, retentierechten en pandrechten; vruchtgebruik en soortgelijke rechten;

b) aandelen in het algemeen, effecten en promessen van ondernemingen alsmede andere soorten rechten of belangen in ondernemingen en waardepapieren uitgegeven door een Overeenkomstsluitende Partij of door een investeerder ervan;

c) obligaties, aanspraken op geld zoals leningen of aanspraken op een prestatie die economische waarde heeft, die verband houden met een investering;

d) intellectuele eigendomsrechten met inbegrip van, doch niet uitsluitend, auteursrechten, octrooien, industriële ontwerpen, know-how, handelsmerken, handels- en bedrijfsgeheimen, handelsnamen en goodwill;

e) rechten verleend bij wet, bij overheidsopdracht of overeenkomstig de wet verleende vergunningen, toelatingen of concessies;

Ondanks veranderingen in de rechtsvorm waarin vermogensbestanddelen worden geïnvesteerd, worden deze nog steeds als een investering beschouwd.

2. Wordt onder "opbrengsten" verstaan: de bedragen die een investering opbrengt, met name winst, dividenden, royalty's, vermogensaanwas of soortgelijke honoraria of uitkeringen.

3. Wordt onder "investeérder" verstaan:

a) wat het Koninkrijk Saudi-Arabië betreft:

I natuurlijke personen die overeenkomstig de wetgeving van het Koninkrijk Saudi Arabië de nationaliteit hebben van het Koninkrijk Saudi-Arabië;

II elk lichaam dat al dan niet rechtspersoonlijkheid heeft en dat is opgericht overeenkomstig de wetgeving van het Koninkrijk Saudi-Arabië en waarvan de maatschappelijke zetel gevestigd is op zijn grondgebied. Hieronder dienen te worden verstaan: naamloze vennootschappen, bedrijven, samenwerkende vennootschappen, ondernemingen, personenvennootschappen, agentschappen, instellingen, fondsen, organisaties, bedrijfsverenigingen en andere soortgelijke lichamen, ongeacht of het al dan niet lichamen met een beperkte aansprakelijkheid betreft;

III de Regering van het Koninkrijk Saudi-Arabië en de financiële instellingen en autoriteiten ervan zoals het Saudi Arabian Monetary Agency, overheidsfondsen en andere soortgelijke in Saudi-Arabië bestaande overheidsinstellingen.

b) wat de BLEU betreft:

I de "onderdanen", zijnde elke natuurlijke persoon die volgens de wetgeving van het Koninkrijk België of het Groothertogdom Luxemburg wordt beschouwd als burger van het Koninkrijk België of het Groothertogdom Luxemburg;

II de "ondernemingen", zijnde een rechtspersoon, opgericht overeenkomstig de wetgeving van het Koninkrijk België of het Grootherdogdom Luxemburg, en waarvan de statutaire zetel gevestigd is op het grondgebied van het Koninkrijk België of het Groothertogdom Luxemburg

4. Wordt onder "grondgebied" verstaan:

a) wat het Koninkrijk Saudi-Arabië betreft: naast de gebieden die binnen zijn landsgrenzen vallen, de gebieden op en onder zee waarover Saudi-Arabië overeenkomstig het internationaal recht soevereiniteit, soevereine rechten of rechtsmacht uitoefent.

b) wat de BLEU betreft: het grondgebied van het Koninkrijk België en het grondgebied van het Groothertogdom Luxemburg evenals de zeegebieden, d.w.z. de gebieden op en onder zee die zich voorbij de territoriale wateren van de betreffende Staten uitstrekken en waarin deze, overeenkomstig het internationaal recht, soevereine rechten en rechtsmacht uitoefenen met het oog op de opsporing, de winning en het behoud van de natuurlijke rijkdommen.

ARTIKEL 2

1. Elke Overeenkomstsluitende Partij dient op haar grondgebied investeringen van investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij zoveel mogelijk aan te moedigen en zodanige investeringen toe te laten overeenkomstig haar wetgeving.

2. Het is geen van de Overeenkomstsluitende Partijen toegestaan het beheer, het onderhoud, het gebruik, het genot of de vervreemding van investeringen op haar grondgebied van investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij te belemmeren door willekeurige of discriminatoire maatregelen.

ARTIKEL 3

1. Alle investeringen door investeerders van een Overeenkomstsluitende Partij genieten een billijke en rechtvaardige behandeling op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij

2. Elke Overeenkomstsluitende Partij dient investeringen die ze heeft toegelaten en de investeringsopbrengsten van investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij, een behandeling toe te kennen die niet minder gunstig is dan de behandeling die wordt toegekend aan investeringen en investeringsopbrengsten van investeerders van een derde land.

3. In overeenstemming met haar wetten en voorschriften, dient elke Overeenkomstsluitende Partij de investeringen die ze heeft toegelaten en de investeringsopbrengsten van de investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij een behandeling toe te kennen die niet minder gunstig is dan de behandeling die wordt toegekend aan investeringen en investeringsopbrengsten van haar eigen investeerders.

4. Elke Overeenkomstsluitende Partij dient de investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij met betrekking tot het beheer, het onderhoud, het gebruik, het genot of de vervreemding van investeringen dan wel met betrekking tot de middelen om de uit zodanige investeringen voortvloeiende rechten als het recht tot overmaking en het recht op schadevergoeding te doen gelden of met betrekking tot enige met een investering verband houdende activiteit op haar grondgebied, een behandeling toe te kennen die niet minder gunstig is dan de behandeling die wordt toegekend aan haar eigen investeerders of de investeerders van een derde land, naar gelang van wat het gunstigst is.

5. Het bepaalde in de leden (2), (3) en (4) van dit artikel is evenwel niet van toepassing op voorrechten die door een Overeenkomstsluitende Partij worden verleend aan de investeerders van een derde land op grond van zijn lidmaatschap van of associatie met een douane-unie, een economische unie, een gemeenschappelijke markt of een vrijhandelszone.

6. De op grond van dit artikel toegekende behandeling is niet van toepassing op belastingzaken dan wel voordelen die een Overeenkomstsluitende Partij verleent aan investeerders van een derde land op grond van een verdrag ter voorkoming van dubbele belasting.

ARTIKEL 4

1. Investeringen door investeerders van een Overeenkomstsluitende Partij genieten op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij volledige bescherming en zekerheid.

2. Investeringen van investeerders van een Overeenkomstsluitende Partij worden door de andere Overeenkomstsluitende Partij niet onteigend of genationaliseerd noch worden zij onderworpen aan maatregelen die gevolgen hebben die gelijk staan met onteigening of nationalisatie, tenzij deze maatregelen in het openbaar belang zijn van bedoelde Overeenkomstsluitende Partij en mits onmiddellijk een passende en reële schadeloosstelling wordt betaald. Hieraan is de voorwaarde verbonden dat zodanige maatregelen niet discriminatoir zijn en in overeenstemming met de algemene nationale wetgeving. Deze schadeloosstelling komt overeen met de waarde van de onteigende investering onmiddellijk voordat de feitelijke of voorgenomen investering, nationalisatie of gelijkaardige maatregel wordt bekendgemaakt. De schadeloosstelling wordt zonder vertraging betaald en levert tot op het tijdstip van betaling een rente op die wordt vastgesteld op basis van de op de markt geldende rentevoet; ze dient werkelijk beschikbaar te zijn en vrij te kunnen worden overgemaakt.Tegen het tijdstip van onteigening, nationalisatie of gelijkaardige maatregel of nog vóór dit tijdstip, dient op passende wijze in de nodige middelen te zijn voorzien met het oog op de vaststelling en de betaling van zodanige schadeloosstelling. De wettigheid van een zodanige

onteigening, nationalisatie of gelijkaardige maatregel alsmede het bedrag van de schadeloosstelling zullen met inachtneming van een behoorlijke rechtsgang aan een toetsing worden onderworpen.

3. Aan investeerders van een Overeenkomstsluitende Partij die met betrekking tot hun investering op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij verlies lijden wegens oorlog of een ander gewapend conflict, revolutie, een staat van algemene noodtoestand of opstand wordt door laatstbedoelde Overeenkomstsluitende Partij wat restitutie, schadevergoeding, schadeloosstelling of enige andere regeling betreft, geen minder gunstige behandeling toegekend dan die welke die Overeenkomstsluitende Partij aan haar eigen investeerders toekent. Zodanige betalingen kunnen vrij worden overgemaakt.

4. Investeerders van een Overeenkomstsluitende Partij genieten ten aanzien van de aangelegenheden waarin dit artikel voorziet, de behandeling van meest begunstigde natie op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij.

ARTIKEL 5

1. Elke Overeenkomstsluitende Partij waarborgt aan investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij de vrije overmaking van betalingen in verband met een investering, met name van:

(a) de hoofdsom en de aanvullende bedragen met het oog op de instandhouding of de uitbreiding van de investering;
(b) de opbrengsten; de bezoldigingen en de vergoedingen;
(c) de terugbetaling van leningen;
(d) de opbrengst van de gehele of gedeeltelijke liquidatie of verkoop van de investering;
(e) de schadeloosstelling waarin artikel 4 voorziet.

2. De onderdanen van elke Overeenkomstsluitende Partij die toelating hebben om in verband met een investering op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij te werken, wordt ook de toelating verleend een passend deel van hun verdiensten over te maken naar hun land van herkomst.

3. De overmakingen die onder toepassing vallen van deze Overeenkomst worden onverwijld uitgevoerd tegen de wisselkoers die van toepassing is op de datum waarop de investeerder om de desbetreffende overmaking verzoekt.

4. Deze wisselkoers komt overeen met de kruiselingse wisselkoers van de koersen die door het Internationaal Monetair Fonds zouden worden gehanteerd voor het omrekenen van de desbetreffende koersen in Bijzondere Trekkingsrechten, tenzij met de investeerder anderszins werd overeengekomen.

ARTIKEL 6

Wanneer een Overeenkomstsluitende Partij dan wel gelijk welke daarmee verbonden instantie, openbare instelling of privé-onderneming aan een investeerder een bedrag betaalt uit hoofde van een waarborg waartoe ze zich ten aanzien van een investering door bedoelde investeerder op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij heeft verbonden, erkent de laatstgenoemde Overeenkomstsluitende Partij de overdracht van alle rechten of vorderingen van de investeerders of gelijk welke van de aan de investeerder gelieerde ondernemingen aan de eerstgenoemde Overeenkomstsluitende Partij, de daarmee verbonden instantie of openbare instelling of de privé-onderneming.

ARTIKEL 7

1. Indien naast deze Overeenkomst, de wetgeving van een Overeenkomstsluitende Partij of verplichtingen krachtens het volkenrecht die thans tussen de Overeenkomstsluitende Partijen bestaan of op een later tijdstip worden aangegaan, een algemene dan wel specifieke regeling bevatten op grond waarvan investeringen door investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij aanspraak kunnen maken op een behandeling die gunstiger is dan de behandeling waarin deze Overeenkomst voorziet, heeft zodanige regeling, in zoverre zij gunstiger is voor de investeerder, in deze samenhang voorrang boven deze Overeenkomst.

2. Elke Overeenkomstsluitende Partij doet al het nodige om te allen tijde zeker te stellen dat de verbintenissen die ze ten aanzien van investeerders van de andere Overeenkomstsluitende Partij is aangegaan, worden nagekomen.

ARTIKEL 8

Deze Overeenkomst geldt ook investeringen die vóór de inwerkingtreding werden gedaan door investeerders van een Overeenkomstsluitende Partij op het grondgebied van de andere Overeenkomstsluitende Partij, in overeenstemming met de wetgeving van laatstgenoemde.

ARTIKEL 9

1. Geschillen tussen de Overeenkomstsluitende Partijen betreffende de uitlegging of de toepassing van deze Overeenkomst worden, in de mate van het mogelijke, door de regeringen van beide Overeenkomstsluitende Partijen in der minne geregeld.

2. Wanneer een geschil niet langs diplomatieke kanalen kan worden beslecht, wordt het voorgelegd aan een gemengde commissie die is samengesteld uit vertegenwoordigers van beide Partijen; de commissie zal zonder onnodige vertraging op verzoek van de meest gerede Partij bijeenkomen.

3. Wanneer een geschil binnen twaalf maanden niet op de hiervoor beschreven wijze kan worden geregeld, wordt het op verzoek van één der Overeenkomstsluitende Partijen voorgelegd aan een scheidsgerecht.

4. Zodanig ad hoc scheidsgerecht wordt samengesteld als volgt:
elke Overeenkomstsluitende Partij benoemt een lid en deze twee leden kiezen in onderling overleg een onderdaan van een derde land als voorzitter. Deze wordt door de regeringen van beide Overeenkomstsluitende Partijen benoemd. Bedoelde leden worden benoemd binnen een tijdspanne van twee maanden en de voorzitter binnen een tijdspanne van vier maanden vanaf de datum waarop een der Overeenkomstsluitende Partijen de andere Overeenkomstsluitende Partij in kennis heeft gesteld van haar voornemen het geschil aan een scheidsgerecht te onderwerpen.

5. Indien de in lid (4) opgegeven termijnen niet worden nagekomen, kan een der Overeenkomstsluitende Partijen, bij ontstentenis van een andere regeling, de President van het Internationale Gerechtshof verzoeken de noodzakelijke benoemingen te verrichten. Indien de Voorzitter onderdaan is van een Overeenkomstsluitende Partij of indien hij om een andere reden verhinderd is genoemde functie uit te oefenen, dient de Vice-President de nodige benoemingen te verrichten. Indien de Vice-President onderdaan is van een Overeenkomstsluitende Partij of eveneens verhinderd is genoemde functie uit te oefenen, dient het lid van het Hof, dat na hem het hoogst in anciënniteit is en dat geen onderdaan is van één van beide Overeenkomstsluitende Partijen, de noodzakelijke benoemingen te verrichten.

6. Het scheidsgerecht doet uitspraak bij meerderheid van stemmen. De uitspraken zijn onherroepelijk en bindend. Elke Overeenkomstsluitende Partij draagt de kosten van het door haar benoemde lid en de kosten voor de vertegenwoordiging in de scheidsrechtelijke procedure. De kosten van de voorzitter en de overige kosten worden gelijkelijk door de Overeenkomstsluitende Partijen gedragen. Het staat het scheidsgerecht vrij met betrekking tot de kosten een andere regeling vast te leggen. Voor het overige stelt het scheidsgerecht zijn eigen procedure vast.

ARTIKEL 10

1. Investeringsgeschillen tussen een Overeenkomstsluitende Partij en een investeerder van de andere Overeenkomstsluitende Partij dienen in de mate van het mogelijke, in der minne te worden geregeld.

2. Wanneer het geschil niet op de in lid (1) van dit artikel beschreven wijze kan worden geregeld binnen een tijdspanne van zes maanden, te rekenen vanaf de datum waarop het verzoek om een regeling werd ingediend, wordt het geschil op verzoek van de investeerder voorgelegd aan de bevoegde rechtbank van de Overeenkomstsluitende Partij op wiens grondgebied de investering werd gedaan dan wel onderworpen aan arbitrage krachtens het Verdrag inzake de beslechting van investeringsgeschillen tussen Staten en onderdanen van andere Staten van 18 maart 1965. Wanneer de investeerder ervoor kiest het geschil aan arbitrage te onderwerpen, stemt de Overeenkomstsluitende Partij ermee in dat het geschil via arbitrage wordt geregeld en verbindt ze zich niet om de uitputting van alle nationale beslechtingsprocedures te verzoeken.

3.(a) Wanneer het geschil overeenkomstig lid (2) aan de bevoegde rechtbank van de Overeenkomstsluitende Partij wordt voorgelegd, kunnen de investeerders het niet tevens onderwerpen aan internationale arbitrage. De uitspraak van de rechtbank is bindend en er kan geen beroep tegen worden aangetekend, noch kunnen andere rechtsmiddelen worden aangewend dan die waarin de wetgeving van de Overeenkomstsluitende Partij voorziet.

3.(b) Wanneer het geschil overeenkomstig lid (2) aan arbitrage wordt onderworpen, is de uitspraak bindend. Tegen de uitspraak kan geen beroep worden aangetekend of er kunnen geen andere rechtsmiddelen worden aangewend dan die waarin bedoeld verdrag voorziet. De tenuitvoerlegging van de uitspraak gebeurt in overeenstemming met de nationale wetgeving.

4. Geen van de bij een geschil betrokken Overeenkomstsluitende Partijen, zal in enig stadium van de arbitrageprocedure of van de uitvoering van een scheidsrechterlijke uitspraak als bezwaar kunnen aanvoeren dat de investeerder die tegenpartij is bij het geschil, een vergoeding ter uitvoering van de in Artikel 6 van deze Overeenkomst vermelde waarborg heeft ontvangen, die het geheel of een gedeelte van zijn verliezen dekt.

ARTIKEL 11

1. Deze Overeenkomst zal worden bekrachtigd; de akten van bekrachtiging zullen zo spoedig mogelijk worden uitgewisseld.

2. Deze Overeenkomst treedt in werking dertig dagen na de datum waarop de akten van bekrachtiging worden uitgewisseld. Ze blijft gedurende een periode van tien jaar van kracht. De Overeenkomst wordt telkens automatisch met tien jaar verlengd, met dien verstande dat elke Overeenkomstsluitende Partij zich het recht voorbehoudt de Overeenkomst te beëindigen middels kennisgeving die uiterlijk zes maanden voor de einddatum van de lopende geldigheidsduur wordt gedaan.

Overeenkomstsluitende Partij zich het recht voorbehoudt de Overeenkomst te beëindigen middels kennisgeving die uiterlijk zes maanden voor de einddatum van de lopende geldigheidsduur wordt gedaan.

3. Deze Overeenkomst is van toepassing ongeacht of de Overeenkomstsluitende Partijen diplomatieke of consulaire betrekkingen onderhouden of niet.

4. Ten aanzien van investeringen die werden gedaan vóór de datum waarop de Overeenkomst wordt beëindigd, geldt het bepaalde in de Overeenkomst nog gedurende een tijdvak van twintig jaar, te rekenen vanaf de datum van beëindiging van de Overeenkomst.

Ten blijke waarvan de hiertoe naar behoren gemachtigde vertegenwoordigers van de onderscheiden Regeringen deze Overeenkomst hebben ondertekend.

Gedaan te Jeddah, op 22 april 2001 in twee exemplaren in de Nederlandse, de Franse, de Arabische en de Engelse taal, zijnde alle teksten gelijkelijk authentiek. In geval van verschil in uitlegging is de Engelse tekst doorslaggevend.

VOOR DE REGERING VAN HET KONINKRIJK SAUDI-ARABIË:

DR. IBRAHIM ABDULAZIZ AL-ASSAF
MINISTER VAN FINANCIEN EN NATIONALE ECONOMIE

VOOR DE BELGISCH-LUXEMBURGSE ECONOMISCHE UNIE:

Voor de Regering van het Koninkrijk België handelend mede in de naam van de Regering van het Groothertogdom Luxemburg,
voor de Vlaamse Regering,
voor de Waalse Regering en
voor de Regering van de Brusselse Hoofdstedelijke Regering.

ANNEMIE NEYTS-UYTTEBROECK
STAATSSECRETARIS TOEGEVOEGD AAN DE MINISTER VAN BUITENLANDSE ZAKEN